هل تستطيع معاهد ومراكز الإدارة والبحث تجاوز وظيفتها التقليدية؟؟

أحمد محمد الحربي

● إذا كان المثل الشائع يقول. التاريخ لا يعيد نفسه، وإن النهر أيضاً لا يكرر نفسه.. فإن التراث الفكري لمختلف العلوم الإنسانية وكثير من الوقائع الحية، تعلمنا شيئاً آخر غير الانكار هذا أو ذاك ..فالتاريخ مثلاً وفقاً لقوانين التطور لايعيد نفسه، وإنما يجدد نفسه، فهو مثلاً لا يعيد انتاج نفس الوقائع والأحداث والمشاهد والنتائج أيضاً ولكنه يجدد نفسه من خلال وقائع وأحداث ومشاهد ونتائج مختلفة للمجتمع نفسه .. والنهر والنهر في جريان مياهه لا يكرر نفسه .. أي لا يعيد صورة المياه الجارية بذاتها وكمياتها وحتى لونها .. فكلما مرت كمية من المياه الجارية للنهر، جاءت مياه أخرى لا تكرر نفسها، بل تتجدد فالكمية التي مرت من أمامك للحظة، ليست هي نفس المياه التي تمر من أمامك للحظةتالية .. ويؤكد الفلاحون وأولئك الناس الذين لهم صلة ما بوجود الأفاعي من حيث المشاهدة أو غيرها .. إن بعض الأفاعي تبدل جلدها .. أي تتخلص من الجلد السابق ، ، وتكتسي جلداً جديداً .. وهكذا الفساد أكان فساداً مالياً ..أو إدارياً أو حتى أخلاقياً، وقيمياً لا يكرر نفسه ولا يعيدها من حيث ظواهره وممارساته ونتائجه ..أو بمعنى من المعاني ..الفساد له صناعه ومنفذيه وله أشكال وألوان وقيم و أخلاقيات لا تكرر نفسها في كل دائرة أو مرفق .. فالفساد طرق وأساليب ووسائل تختلف من جهة لأخرى ومن شخص لآخر .. وفي هذا الاختلاف أو ذاك تكون الأحداث والوقائع، والنتائج مختلفة أيضاً والسؤال الإستراتيجي حتى لو رأى البعض أن ليس مايتصل بالفساد سؤال إستراتيجي لكننا نصر ويجوز لنا ذلك إن الإجابة الموضوعية المستندة على حقائق وبيانات وأرقام .. وعلي نتائج فعلية مستخلصة منها .. كلها مبنية على سؤال إستراتيجي.. ليس بالضبط ما هو الفساد شكلاً ومضمونا أسلوباً وظاهرة .. بل هو من يستطيع أن يكتشف الفساد، وماهي الوسيلة أو الاسلوب المستخدم لإكتشافه .. ظاهرة وكماً ونوعا أوخطورة ؟ بالطبع الكثير منا عندما تعترض مساراته عوامل تعيقه عن الوصول الى الهدف المشروع الذي أنيطت به مسؤوليات القيام بها وصولاً للهدف الذي كلف لبلوغه .. وإن خط مساره كان سليما، ومع ذلك وضعت أمامه العراقيل وإنتصبت في طريقه المعوقات وعندما يسأل عن فشله . لايجد مايرد به في البداية سوى كلمة واحدة ، إنه الفساد – تأتي التداعيات الأخرى .. وإذا ما سأل عن الفساد الذي أعاقه وحل دون بلوغه الهدف .. وان عليه أن يحدد نوع هذا الفساد وأين واجهه ومن يزاوله وما الفائدة منه وخطورته عليه لا يستطيع أن يضع أو يحدد تصنيفاً واضحاً ومقنعاً وثابتاً عن ذلكم الفساد .. ويكتفي بالقول إنه الفساد .. ألا تفهمون .! الحالة المرضية التي أودت بحياة زيد أو عمر من الناس .. وماكان يمكن أن تؤدي بحياته .. لو لم يكن الفساد هو العامل الرئيسي لتلك النهاية .. من يستطيع أن يكشف حقيقة ذلك بنوع من الموضوعية والعلمية .. فيكون اليقين الذي لا مهرب منه.. قريب المريض أو مرافقه .. بالطبع لا .. ما يمكن أن يقوله هؤلاء هو لولا الفساد لما إنتهى مريضنا .. حالات كثيرة ومتعددة في الجانب الإداري مثلاً .. تم التخطيط لإنشاء ميناء للإصطياد ..وأجريت الدراسات الفنية المختلفة لإقامة الميناء ومكوناته وجاءت الدراسات الانشائية – الهندسية والتنبيه – وحددت كلفة المشروع الكلية بناء على جداول الكميات .. حديد +إسمنت +أحجار+إلخ.. كماً ونوعا .. وبلغت كلفة المشروع بالاسعار السائدة وللمدة الزمنية المحددة بالتنفيذ سنتين عشرة ملايين دولار.. تم تعيين إدارة للمشروع نصحت الإدارة باللجوء أولاً إلى شركة إستشارية لدراسة المشروع واعطاء النصيحة .. الشركة الاستشارية تنقصها بعض المعلومات الدقيقة عن بيئة المشروع – أعطت نصيحتها الفنية بتغيير الموقع البحري لبناء الأرصفة لإقامة مشروع مصنع الثلج /تخزين الاسماك وقبل البدء بالتنفيذ رفعت قيمة الاستشارة من كلفة المشروع .. شاهد الصيادون ان حفريات تجري هنا وهناك فسألوا ماذا تعملون. هنا أرصفة الاستلام وهنا مخازن التبريد وهكذا .. واقع الخبرة تؤكد أن تلك الإختيارات خاطئة وأظهروا الاسباب . إنجراف التربة البحرية في أشهر معينة بتغير البيئة البحرية.. موقع المخزن السمكي معظم الأيام تسده مياه البحر ويحدث تعفن تسببه بقايا الأسماك التي لم يتم التخلص منها .. وعيوب أخرى لكن الفساد لايقبل بالوقائع الجديدة يسير التنفيذ إبتداء مباشرة الأعمال تبرز العيوب جلية للعيان .. تطلب الإدارة شركة إستشارية جديدة توصي بخطأ التوصيات السابقة ونقل بعض مكونات المشروع لمواقع أخرى التكلفة زادت عن السابق بنسبة ١٠٠٪ التمويل غير متاح النتيجة أيضا كلما نفذ على ماهو عليه الإستثمار مفقود .. عشرة ملايين دولار ضاعت مابين الساحل والبحر – ولأهمية المشروع عاد هاجس إقامة المشروع .. وبمواصفات جديدة إرتفعت التكلفة إلى خمسين مليون دولار الفساد في هذه الحالة قام بدور غير عادي من نتيجته ..أرصفة غير صالحة للإستخدام .. تعفن بحري لمنطقة واسعة طردت لوجود حيتان الصيد مكائن ومعدات الملوحة وعدم الصيانة تخربت ..حاصل النتيجة العامة لهذه الحالة – الفساد .. لكن من هو القادر على إثبات هذا الفساد كيف بدأ .. كيف توسع والنتيجة التي قاد المشروع إليها من هم الفاسدون في هذا المشروع . أساليبهم وسائلهم المعوقات التي اعترضتهم .. كيف ذللت لهم – لماذا تأخر الكشف عن طبيعة هذا الفساد.

بالطبع ليس العاملين بالمشروع ولا حتى المشرفين على إدارته ولا المقيمين له مع إننا لا نستطيع إنكار دور أي واحد في الكشف عن هذا الفسادوحدهم هم القادرون على كشف كل شيء عن هذا الفساد نواياه وبداياته واعتمالاته ونتائجه الباحثين او بالأحرى فريق البحث العلمي المكون من أفراد ذي مهمات وتخصصات متعددة .. يقودهم أو يتبنى عملهم معهد متخصص للإدارة . فهذا هو جوهرولب وظيفة هذا المعهد الذي بالإهتمام بوظيفة الأبحاث والدراسات وتنفيذها لانكشف عن الفساد وحسب بل وتطور وظيفة هذا المعهد أو المركز .

في الإدارة العلمية . المتجهة نحو تنمية القدرات وزيادة المهارات وتحسين الأداء وتحقيق الأهداف .. أما معهد أو مركز أو كلية يتسابق القائمون عليها نحو المزيد من الزيارات البحث عن برامج ممولة بأي شكل .. فالفساد سيبقى وسيصل إلى مكاتب القادرين على كشفه ومحاربته فمن أين تكون البداية في المسألة والمحاسبة..

ويطمئن رئيس الدولة والحكومة والوزير .. بأنه يعمل ومؤسسات تمده بكل أسباب النجاح لإدارة مهام وتحقيق مسؤولياته.

وجهة نظر

المسئولية الصحفية

ابراهيم المعلمي

● لا يمكن الفصل بين ما يكتب أو ينشر في الصحيفة أو المطبوعة وبين موقف أو رأي صاحبها أو مالكها أو الناطقة باسمه.. ومن يقول أو يعتقد بغير ذلك فإنما يوهم نفسه ويخدع قراءه.. والعاملون في هذه المهنة هم أعلم وأدرى بذلك قبل غيرهم.. فالديمقراطية وحرية الرأي والرأي الآخر لا تنطبق على هذا الحال بأي حال من الأحوال.

● فالمسئولية تبقى قائمة وملزمة وقانونية، بل وتزداد حساسيتها وأهميتها وتكتسب احترامها بصورة أكبر في قلب الديمقراطية وكبد الحرية وأحشاء الرأي والرأي الآخر..

فالعبارة التي تقول: ما ينشر في هذه الصفحة لا يعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة".. ليست صحيحة أو فعالة البتة.. وجميعنا ومن يعمل معنا في هذه المهنة في كل الظروف وفي كل المراحل والأنظمة يعرفون ذلك تمام المعرفة.

● فالصحف والمطبوعات ليست جدراناً أو حوائط عامة متاحة لمن هب ودب ليخربش عليها ويكتب ما يحلو له وما يخطر على باله.. بل هي أدوات إعلامية وسياسية في غاية الخطورة ومسئوليتها الوطنية والأخلاقية والمهنية أكبر بكثير من أن يتحملها بعض الجهلة بأسس وقواعد اللعبة وأخطر من أن تفتح صفحاتها لإدارة الحروب وتصفية الحسابات الشخصية والإساءة للآخرين بسبب أو بغير سبب.

almalemi @ hotmail. com

مطلوب ربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل

أحمد عبدربه علوي

■.. حان الوقت لنحذر فيه الجهات المختصة من خطر الفجوة بين مخرجات التعليم في بلادنا وحاجة سوق العمل الذي سيؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة وتزايد اعداد الخريجين العاطلين لأنهم لا يجيدون العمل وليس لديهم ما يؤهلهم للدخول إلى سوق العمل المحلي وحتى العربي.. حيث يبلغ عدد القوى العاملة اليمنية في الأسواق الحكومية والخاصة في حدود ٤.٦ مليون نسمة ونسبة العاطلين ١١.٩٪، وعدد العاطلات عن العمل بين النساء في حدود ٢٤.٤٪ خلال السنوات الخمس.

ولا يخالجنا أي شك أن سوق العمل اليمني يعاني من اختلالات متعددة من ابرزها ارتفاع معدل العمالة غير الماهرة وانخفاض العمالة الماهرة وزيادة السكان في سن العمل بالإضافة إلى انعدام التنسيق بين الجهات ذات العلاقة المختصة (المؤسسات التعليمية وأجهزة التخطيط) بشأن احتياجات سوق العمل، لا ننكر من أن هناك تحولاً كبيراً في سوق العمل اليمني خلال العشر السنوات الماضية نتيجة للتغيرات الاقتصادية التي تأثرت بها مجالات عديدة من مجالات العمل منها.. عمالة المرأة والشباب وعمالة الأطفال وتزايد العمالة غير الرسمية التي لا تستند إلى عقود أو تراخيص اقامة عمل أو تامينات اجتماعية وسوق العمل حالياً وفي ظل نظام الخصخصة اصبح يعتمد على سياسة العرض والطلب.. وهو ما جعل الشباب يبحث عن وسيلة للتميز بالحصول على درجة عالية من التحصيل العلمي أو بالحصول على دورات تدريبية في اللغات الأجنبية أو الحاسب الآلي أو الإدارة..

إننا نلاحظ أن الشباب يحرصون على هذا الاتجاه لتحسين الوضع الوظيفي أو للحصول على وظيفة أخرى أفضل من التي يعملون بها والتي أحياناً ما ينظر إليها باعتبارها لا ترضي طموحه ومن خلال ما تعلنه الجهات المختصة (وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية) بين حين وآخر عن الوظائف الشاغرة عن طريق الاتصال بأصحاب الأعمال من خلال مكاتب التوظيف تكون الأولوية لشغل وظائفها للحاصلين على درجات علمية أعلى من الخريجين طالبي العمل، ونلاحظ أن بعضاً من الوظائف يشغلها أشخاص لا تتناسب مع اختصاصهم العلمي.. مثلاً شركة أو سفارة أجنبية تطلب سائقين يتمتعون بإجادة اللغات الأجنبية ومع ذلك يقبل الشباب على ذلك لارتفاع اجرها الشهري (بالدولار) بالرغم من أن بعضهم من الحاصلين على مؤهلات علمية جيدة وإزاء ما يحدث ويجري نطالب الجهات المختصة بربط سياسات التعليم باحتياجات سوق العمل الحقيقية حتى يكون الحاصل على الثانوية العامة أو البكالوريوس مؤهلاً لشغل الوظائف المتاحة في سوق العمل ولعل الظروف الاقتصادية والتحولات الاجتماعية واحتياجات (السوق) قد دفعت العديد من الطلبة إلى التوجه لمراكز المهن التدريبية وفق احتياجات السوق أو على الأقل ايجاد طريقة للعمل والإنتاج المبكر كبديل موضوعي عن انتظار الوظيفة الذي قد يطول إلى أجل غير مسمى.. لكن هل يكفي تدريب الطلبة وغيرهم وتدريسهم نظرياً في مراكز المهن دون مساعدة الخريجين بتأمين العمل في السوق ولو بالحد المعقول؟! أم أن للمراكز المهنية دور المتابعة لهم عبر مكاتب العمل في المحافظات والزام العديد من المؤسسات المهنية الخاصة بضرورة تشغيل الخريجين المعتمدين والمعدين مهنياً بشكل جيد.

لا يخالجنا أي شك في أن البطالة المتفشية هي السبب وراء سعي الشباب للحصول على درجة علمية أعلى سواء كان الماجستير أو البكالوريوس وربما الدكتوراه فأصحاب الأعمال يدركون أن الاعداد المتاحة أمامهم لشغل أي وظيفة كبيرة، ولهذا يحاولون دائماً اختيار الأفضل منهم، وذلك بوضع شروط تتطلب الحصول على درجات علمية أعلى بجانب المهارات والخبرة، خاصة في الوظائف ذات المزايا المرتفعة..

ولذلك أصبح البكالوريوس أو الليسانس لا يكفي للحصول على وظيفة مرموقة وذات عائد مادي مجز للشباب ، وفي رأينا نؤكد أن وجود كل هذا العدد الضخم من الدراسات العليا في كلية واحدة يمثل قضية خطيرة تحتاج إلى وقفة جادة لأن هذا العدد الكبير يكشف ان الدراسات العليا في بلادنا وفي الخارج لا تحقق الهدف منها لأنه لا توجد كلية أو جامعة في العالم كله تستوعب المئات من الطلاب في الدراسات فكيف يكون الحال وكلية واحدة تقدم للدراسات العليا بها أكثر من المقرر المطلوب من الطلاب.

وازاء هذه الحالة نقول ان كثيراً من الطلاب يتقدمون للدراسات العليا كنوع من الوجاهة الاجتماعية أو للهروب من البطالة والسعي إلى شغل أوقات الفراغ في الدراسة دون النظر إلى التكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة للانفاق على طلاب الدراسات العليا خاصة ان هؤلاء الطلاب لا يتحملون أي اعباء والبعض يتقدم للدراسات العليا للحصول على ميزة نسبية وتنافسية عند التقدم لشغل الوظائف المطروحة في الهيئات والجهات الحكومية التي تشترط الحصول على مؤهلات أعلى والأولوية لحملة الماجستير والدكتوراه ، مما يجعلنا نطالب جهات الاختصاص بوضع ضوابط تحد من الأعداد الضخمة التي تتقدم للدراسات العليا ونقترح ان تكون للطلاب المتميزين أو المعينين في الكليات والمراكز البحثية (مراكز البحوث) والتي تشترط الحصول على درجات الماجستير والدكتوراه لأنها تكلف خزينة الدولة الكثير.

أما بالنسبة للمتقدمين للدراسات العليا من خارج الجامعات والمراكز العلمية فيشترط ان يقدم الطالب خطاباً من جهة عمله ومدى استفادتها من الدراسات العليا، نحن نعرف أن مهمة وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية هي تشغيل الخريجين والراغبين في العمل.. وذلك في سوق العمل غير الحكومية، ولا ننكر أن الوزارتين تبذلان كل ما في وسعهما في تشغيل الآلاف من طالبي العمل كالخريجين وغيرهم ومن يريد فرصة عمل يجب أن يلجأ إلى مكاتب العمل التي توفر له فرصة عمل.. ولا يجوز التعيين بدون قيد تسجيل (طالب عمل) في مكاتب العمل، مع مراعاة إذا كان الراغب في العمل يمارس حرفة من الحرف يجب عليه ان يرفق بطلب القيد شهادة تحدد مستوى مهاراته وترخيص مزاولة الحرفة وتثبت درجة مهاراته في شهادة القيد، على ان يترك لصاحب العمل الحق في تعيين من يقع عليهم اختياره.

وإذا دققنا حول فرص العمل سوف نجد بأنه لا توجد أية أرقام رسمية عن احتياجات السوق المحلية من الأيدي العاملة اليمنية حتى يتم وضع الخطط اللازمة لربط التعليم باحتياجات هذه السوق، حتى الآن مازالت الجامعات الرسمية والخاصة تعتمد على دراساتها الخاصة وعلى الحاسة السادسة في تقدير الاحتياجات من الأيدي اليمنية المؤهلة وأن ذلك ينطبق أيضاً على حاجة الأسواق المجاورة من الخبرات اليمنية وللموضوع بقية.

رحلة الصيف !!

د. محمد أحمد النهاري

■.. الإنسان أشرف مخلوقات الله على وجه الأرض ربما لأنه يملك أخطر جهاز احساس وشعور من بين كل المخلوقات.. فهو يتألم لأتفه الأسباب، ويسعد لأتفه الأسباب كذلك.. ولكل إنسان تاريخه الخاص وإرشيفه الخاص الذي يحفظ هذا التاريخ، ومن حسن حظه أن لحظات الفرح قصيرة ولحظات البؤس والشقاء طويلة ومتتابعة، ربما ليكون ذلك حافزاً له ليبحث وبشكل متتابع عن لحظات السعادة، ولذلك فالشعراء ينصحون اخاهم الإنسان أن يغتنم لحظة سعادة إذا مرت به أو مرت أمامه أو من بين يديه أو من خلفه.. لأنها قد لا تتكرر.

وقال الفلاسفة إن الإنسان الوحيد الذي يستطيع أن يبتهج بالسعادة هو المرأة والطفل.. أما المرأة فلأن المجتمع صادر حقوقها بالفرحة والابتهاج ،فهي تحاول أن تصنع سعادتها على قدر عقلها، فهي تعمل بنصف العقل الذي بقي لها أما النصف الثاني فقد سرقه أخوها الرجل ، أبوها الرجل، زوجها الرجل، صديقها الرجل!!

وأما الطفل فإنه لا يعمل حساباً للعواقب ،فلربما وجد السعادة بما يراه الكبار حزناً وشقاءً وبؤساً.

وفي كل بلاد الله يجاهد الإنسان أن يكون لنفسه عليه حق، ولهذا فهو يخصص له ولأسرته وقتاً ليمضي اجازة ليتمتع بها، بعيداً عن هذا الشقاء الذي يدركه في كل حين ويلاحقه –كأخبار التلفاز– حتى في الوقت الضروري الذي يهرب الجسد والمدارك فيه إلى عالم النوم أو عالم الموت المؤقت، الذي لا يخلو من كوابيس وأحلام الكوابيس.

ولست أدري إن كان من حقي أن اطلق على شعبنا اليمني هذه الصفة التي أصبحت معلماً مهماً من معالم شخصيته وهي أنه شعب (كئيب) يهرب من الفضاء إلى البيوت المغلقة، بدليل أنه ينفق زمنه –وهو زمن قصير– في النوم والمقيل، النوم نظائره مغلقة، والمقيل أيضاً وعلى مدار عشرات السنين التي عشتها لم أسمع لأصدقاء ولا غير صديق يتحدث عن امضاء اجازة في احضان الطبيعة التي تبرز مفاتنها في الصيف على الأقل، حينما تتصل السماء بالأرض بشكل رومانسي ثلاثة أشهر على التوالي غالباً.. وازعم أنك قد تؤذي الذي يسمعك إن أنت حدثته عن ضرورة أن يكون واحداً من أصدقاء الطبيعة الذين يحتفون بأعراسها أيام الصيف.

وعندما تحدثه عن ذلك ، فأنت تحدثه عن ترف لا يحتاج إليه، كما هو شأن هذا الريفي القروي الذي يضيق بحديثك ذرعاً عندما تحدثه عن المجرات والكواكب التي تسبح في الفضاء السحيق والعولمة، أو كما هو شأن المواطن البسيط الذي يعتقد أنك تسخر منه عندما تحدثه عن سفه أهل الثروات الذين يبددون الملايين في رغباتهم ،بينما يطحن الفقير الجوع على انغام مطالب الحياة الضرورية التي تشتد ضراوة يوما بعد يوم دون تدخل من صغير أو كبير أو أكبر منه!!

والسؤال: هل نحن بالفعل شعب كئيب؟!

لربما استطاع طلاب علم النفس والاجتماع ان يجيبوا على هذا السؤال ويحللوا أسباب الكآبة.. فليس معقولاً أن يظل الإنسان اليمني من بين شعوب الأرض دون طفولة.. فالطفل اليمني ،خاصة في العصر الحديث لم يلعب، وإنما نشأ من فوره رجلاً مسؤولاً ربما عن أسرة لم يستطع الأب الذي مات أو الذي بقي على قيد الحياة أن يواصل النضال في سبيل أن يحيا.

من الذي يسرق الفرح من ذواتنا؟ حتى هذا الشاب البريء الذي سلمني بطاقة حضور عرسه، كان مهموماً.. وجهه غير سعيد ،تخيلت وهو يسلمني البطاقة أنه يدعوني للشهادة في قضية جائرة ولما قلت له سأكون سعيداً عندما أشاركه الفرح في اليوم الخامس قال: إنه سيعود ثالث يوم إلى العمل!!

لا وقت للبهجة.. ولربما شعرت بالسعادة عندما اقتحمت أنامل اللص صندوق سيارتي فسرق الأغاني التي اسمعها بين حين وآخر، لأني أولاً لا أجد مزاجاً في الغالب لأسمع موسيقى ،وثانياً لأن هذا اللص ربما قد يشعر باللذة ان هو استمع إلى هذه الموسيقى.. وسعدت مرة ثالثة إلى أن هناك لصاً ذا ذوق جميل لأنه يهوى الموسيقى، بدليل أنه ترك في السيارة ما كنت اظن أنه سينفعه.. حذاء جديداً ، ربما كان ذا مقاس مناسب، وجهاز راديو يصلني بأخبار مجلس الحكم في العراق وكيل الصديق المحرر، الذي يؤهل للحرية في أبو غريب" وشارع "السعدون"!!

لماذا اليمني يعشق الأماكن المغلقة.. ولربما كان هذا (القات) المسكين لا ذنب له، فهو شماعة نعلق عليها هروبنا إلى هذه الغرف المغلقة التي أصبحت مكوناً مهماً لنسيج مزاجنا العام.

في الطريق إلى تعز أحياناً اشعر بكثير من الزهو والفرح الغامر عندما أرى بعض الناس يعتلون رابية –طبعاً يخزنون– ليستمتعوا بجمال الطبيعة وأشعر بشعور عظيم وأنا أسافر من تعز إلى عدن عندما أرى أسرة تفترش (غيل) (عقان) تتناول وجبة الافطار في ضوء أشعة الشمس البكر الذهبية وأكاد أرى أجمل قصيدة عذبة تمزق قيظ عدن عندما الح زوجين يتمردان على الفضاء المغلق ،فيسيران والامواج جميعهم يتجاذب الهمس والجزر والمد والهواء الطلق..

في خمسة وعشرين عاماً زرت وادي بنا هذا الشاعر الجميل الذي يجد فرصة الصيف للظهور ومخاطبة الإنسان لإقناعه أن الطبيعة الجميلة هي أجمل صديق للإنسان تهذب مشاعره وترقي احساسه وذوقه، وتطرد عنه الكآبة التي هي رمز الشقاء الأبدي..

من يجرؤ على أن يفسح للجمال يوماً أو بعض يوم، ليتخلص من ركام الزيف والعقد التي تكبر وتنمو عند غياب الطبيعة وعدم سقوط الأمطار..

الأمطار تغسل وحول نفوسنا وعندما تعزف نشيد السماء، فإن من العار أن نغلق على أنفسنا فضاءات الكآبة، ونصد نفوسنا عن أن تلتصق بهذه الرحمة الطرية.. الطبيعة الجميلة هي هدية لنا، وليست هدية للجدران والآكام والسهول ،فلماذا نبخل عليها بمجرد النظر، لا أظن ان الحيوان وحده هو الذي ينبغي أن يستمتع بجمال الطبيعة ويسعد بعطائها الثري والغني أيام الصيف.

هل يحاول أي منا أن يقوم برحلة صيف، هذا الصيف الضيف الذي يأتي مرة بالعام فقط؟!

ربما يتناقص جمال الصيف في بلادنا عاماً بعد آخر، شعور بالكآبة لأنا لا نعطيه حظه من الاحتفاء، وفي زمن القسوة وعبادة الأنانية، أحسب أن من حقنا أن نروح عن أنفسنا ولو قسراً، وسوف يسعد شؤون الموظفين الذي هو الآخر عميل للظروف السود الكئيبة فلن يقوم بعملية إذلال إضافية لأن هذا (الموظفين) في عمقه جمال لأنه بشر.

متى سيطلب الطفل إلى أبيه أن يأخذه إلى رحلة صيفية ليستمتع بجمال الطبيعة بدلاً عن تحقيق حلمه في غرض تافه ومتى سيروق الزوجة أن تطلب إلى زوجها أن يمضيا بضعة أيام ضيوف على المروج الخضر والهواء النقي وجمال الشروق والغروب.. متى متى سنشعر أن من حقنا أن نشعر بحرية الفضاء وامتداد افاقه الزرقاء ومتى نؤمن أن الغرف المغلقة ليست الا ملاذاً حين يشعر الإنسان بالنوم أو الأمن من وهج الحر والقر وسطوة الظلم.

وملاحظة أخيرة أهديها للزميل الدكتور الشعيبي: فلقد سمعت – وأرجو أن يكون مجرد كلام– أن ساحل عدن سيصادر جماله المستثمرون ، فلن يستطيع أحد أن يتملى جمال عدن الحلوة إلا إذا كان ثرياً، كما فعل بساحل بيروت من قبل.

رأيه بالكاريكاتير

alradhi 2 @hotmail.com

الرضي